بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا

(2014 ـ 2022)

د. الفيتوري صالح السطي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد/ جامعة سرت
alsati_1967@ yahoo.com

الملخص:

تتسم ليبيا بمساحتها الشاسعة ومحدودية التوزيع السكاني فيها، حيث يتركز معظمهم في مناطق محددة بالشمال؛ نظراً لظروف الطبيعة القاسية والتضاريس الوعرة والمناخ الصحراوي، غير أنّ هناك أسبابًا بشرية زادت من قلة ذلك الانتشار، منها: المركزية السياسية والإدارية، والتي بدورها ساهمت في الانفلات الأمني، وعدم توفّر المتطلبات الأساسية للحياة، ونقص الخدمات في أغلب المناطق، وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة، وانعدام التنمية المكانية، وهذه مجتمعة جعلت من العاصمة وما حولها مفعمة بالحياة، بتوفّر الخدمات فشُدّت إليها الرحال وأصبحت مقصد أهالي الوطن.

كذلك أثّرت المركزية السياسة والإدارية متبعة من قِبَل صانعي القرار في فرص التوصّل لاتفاق يرضي كل الأطراف السياسية، وكان ذلك سببًا في ظهور مجموعات لا تمتثل للقانون تستخدم السلاح، وتحاول فرض إرادتها بالقوة مستفيدة من دعم أطراف داخلية وخارجية، مما جعلها تستحوذ على السلطة وتستمر في الحكم. وقد تكوّنت نتيجة لذلك طبقة من المستفيدين بإدارة الدولة ومؤسساتها، نتج عنها الانفراد بالقرار، وزيادة الفجوة بين أفراد المجتمع، والانقسام السياسي، والفساد الإداري والمالي. ونتيجة لذلك حدث تغيير ديمغرافي في كثير من المناطق وخاصة الجنوب، وسيطرة قوة نفعية على القرار السياسي لتوجيهه حسب مصالحها، وظهور التنظيمات المتطرفة والراديكالية، مما دفع البعض للمناداة بالتقسيم الفيدرالي حلاً للنزاع الليبي لعدم الوفاق.

الكلمات المفاتيح: المركزية السياسية والإدارية، الجنوب والشمال الليبي، التنمية المكانية، الفساد، الانقسام السياسي.

مقدمة:

ليبيا دولة ذات مساحة كبيرة مترامية الأطراف، إذ تأتي في المرتبة الرابعة عربيًا وإفريقيًا مع قلّة عدد السكان، والذي يقدّر بسبعة ملايين نسمة يتمركز أغلبهم في الوسط والشمال، ومعظم مناطق الجنوب خالية تمامًا من السكان؛ نظراً للتضاريس القاسية والظروف الطبيعية الصعبة كالجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، والرمال المتحركة؛ لذلك يتركز السكان في مناطق محددة بالجنوب أو الشمال بمحاذاة الساحل. ورغم المحاولات المتكررة في السابق لتكوين مشاريع استيطانية بالجنوب نظرًا لوفرة المياه العذبة، وقربها من سطح الأرض، وانبساط الأرض وخصوبتها، وخلوها من العوائق، وعلى أساس ذلك عُدّ الجنوب سلة غذاء ليبيا من الحبوب والتمور. (العتيبي، 2019).

ورغم ما ذكر سابقًا من أسباب صعبة لاستيطان البشرية انتقل معظم أهل الجنوب نحو الشمال، إلّا أنّ هناك أسبابًا أخرى زادت من الهجرة العكسية لبعض المناطق، وهي من الأسباب غير الطبيعية **التي زادت من انتقالهم نحو الشمال**، وكذلك الأمر ينطبق على بعض مناطق الشمال التي بدأت تشهد هجرة نحو العاصمة والمناطق المحاذية لها، حتى أصبحت ذات كثافة السكانية عالية، نظرًا لعدة أسباب أهمها: انعدام عمليات التنمية بالمناطق الأخرى، وتمركز الخدمات التي تقدّمها الحكومة ومؤسساتها في العاصمة وما حولها، وتوفّر سبل العيش فيها؛ لذلك فإنّ الخارطة الحالية للسكان تؤشّر لتركزهم بكثافة في المناطق المحصورة بين مدينة مصراتة ورأس جدير، وتلك المناطق تحتكر فيها خدمات وتتوفر دون غيرها، حتى أطلق عليها البعض (حكومة العاصمة).

رغم أنّ الدولة الحديثة تختار أسلوب التنظيم والإدارة بما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، فقد لجأت الدول للمركزية في مطلع نشأتها، وعندما استقرت وازدادت واجباتها، وتوسّعت خدماتها تحوّلت للامركزية ضمانًا لتقديم الخدمات لجميع المناطق بما يتناسب مع سكانها، وتفرّغ الحكومة المركزية للأمور السياسية، والاقتصادية، والدفاعية، والجوانب المهمة الأخرى، والعمل على تحقيق مشاركة المواطنين في إدارة مرافقهم، وتحميلهم جزءًا من المسؤولية.

ومع بداية استلام كل حكومة لمهامها تزداد آمال الليبيين في توفير الخدمات، وتوزيع عادل لها والابتعاد عن المركزية، وحلّ معظم المعضلات السياسية، والانتقال بمفهوم الدولة من

دولة حارسة إلى دولة خدمات تسعى لتوفير الرَّفاه، وتقوم بتوزيع الخدمات بين مختلف المدن والمناطق بالتساوي، ويكون دورها الرئيس الإشراف والمتابعة، ولا يختصر على مدينة بعينها بل تشمل جميع المدن، وتباشر عملها بشكل عام من أي منها فهي حكومة الدولة. وحتى لا يتم ابتزازها، ولا تتحكم فيها مجموعة تمتلك القوة وتلوّح بها، ويتم الضغط على الحكومة من المدينة لتحقيق أغراض جهوية.

ورغم صدور قانون رقم (59) لسنة 2012، بشأن نظام الإدارة المحلية، والذي يُعدّ تأكيدًا على الشراكة والابتعاد عن المركزية، إلّا أنّ الحكومات المتعاقبة لم تعطِ السُّلطات المحلية حقها لتحقيق أهدافها، والتخطيط للتنمية المحلية والمكانية، وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، كلًّا حسب المناطق التي يقطنونها؛ لتخفيف العبء والمسؤوليات عن كاهل الحكومات المركزية وأجهزتها (المجلس الوطني الانتقالي، 2012، ص 182- 908)، لكي تتفرغ الحكومة لمهامها الأساسية المنوطة بها من توحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية، واسترجاع سيادة الدولة، وتهيئة الليبيين لإجراء الاستحقاقات الانتخابية، ومحاولة جبر الضرر، وإنهاء الانقسام السياسي، وحل مشاكل الهجرة غير الشرعية، والعمل على استقرار الوطن والمواطن.

مما سبق تتضح مشكلة البحث حول أثر المركزية الإدارية والسياسية للحكومة ومؤسساتها في الدولة الليبية في تقديم الخدمات، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة والهجرة العكسية والمساهمة في حالة الاستقرار السياسي لدولة، وإنجاح العملية السياسية في ليبيا والوصول لاتفاقات سياسية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي والفوضى.

1. **فرضية البحث**: يفترض البحث أنّ المركزية هي إحدى العوامل الرئيسة المساهمة في حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمرّ بها ليبيا. ويفترض أيضاً وجود قوة سياسية مسيطرة على البلاد، ويجري استخدم المركزية من أجل واستمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار لتحقيق مصالحها الخاصة، وهو ما أسهم في ظهور العديد من المشاكل منها غياب التنمية المكانية، وخلخلة التوزيع السكاني، والتغير الديمغرافي للسكان في ليبيا.

2. **أهداف البحث**: يهدف البحث إلى التعريف بالآثار السلبية للمركزية، ومدى تأثيرها على حالة الاستقرار السياسي في ليبيا وتبعاتها في خلق حالة من عدم التوازن التنموي، وما ترتّب عليها من مطالبات بالرجوع للتقسيم الفيدرالي؛ نظرًا لتهميش جلّ المناطق، وانعدام الخدمات

فيها، وما ترتّب عليها من عقبات أخرى.

3. **منهج البحث:** استخدم الباحث المنهج التاريخي لعرض أدبيات المركزية والتعريف بها وعرض عيوبها ومميزتها، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة المركزية الإدارية والسياسية، وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا، والاعتماد على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا المجال.

4. **تقسيمات البحث:** من أجل تحليل أثر المركزية في النظام السياسي الليبي ومدى مساهمتها في حالة عدم الاستقرار السياسي، والآثار المترتبة عليها، تَمّ تقسيم البحث لثلاثة محاور، **أولها:** يعرض الباحث فيه المركزية والتعريف بها، ثم سرد أنواعها وأهميتها وعيوبها، **والمحور الثاني:** يتطرق فيه الباحث لحالة الاستقرار السياسي في ليبيا، وعرض أدبيات الموضوع، **والمحور الثالث:** يعرض فيه الباحث ركائز الاستقرار والنتائج التي آلت إليها المركزية السياسية والإدارية، مع توضيح حالة الجمود السياسي التي أدت إليها المركزية وصولًا للنتائج والتوصيات.

المحور الأول: المركزية – مقاربة مفاهيمية:

أولًا: المقصود بالمركزية السياسية:

يقصد بالمركزية تموضع السُّلطة وارتكازها في أيدي مجموعة محدودة من الأفراد، أي قلّة منهم، مكونين سُلطة قيادية إدارية في صورة رئاسة الحكومة والمؤسسة الدولة، كوّنت مركزية في اتخاذ قرارتها ويعود إليها البت في شؤون جميع الوحدات الفرعية للدولة. وتجتمع الإدارة واتخاذ القرار والوظائف المكلّفة بها في يد هيئة رئاسية واحدة تتخذ من العاصمة مركزًا لها في أغلب الأحيان دون مشاركة من أحد في اتخاذ قراراتها حتى ولو كانت ذات جدارة، وتتكون السُّلطة المركزية من مجموعة من المؤسسات الرئاسية والوزارية في الدولة، وفي أغلب الأحيان تمثّل العاصمة مركز الخدمات الإدارية والسياسية لها، لذلك تكون الخدمات محدودة. (المكان والمجتمع) (يكيبيديا، 2022).

والمركزية السياسية هي درجة تركيز السُّلطة في أيدي مجموعة محدودة من الحكومة أو مؤسساتها، وعدم إعطاء أي صلاحيات لأي جهة أخرى، وعادة ما تتخذ من العاصمة مقرًا لها لتنفيذ إدارتها دون باقي المناطق، وتتمركز فيها معظم المؤسسات المهمة في الدولة مع

تهميش بقية المناطق. وتُعدّ المركزية أقدم النظم الإدارية والسياسية؛ لأنّها منبثقة من حكم زعيم القبيلة والعشيرة ثم الملك والذي بيده كل شيء وتصدر عنه الأوامر.

أمّا المركزية الإدارية فتعرّف بأنّها السياق الإداري الذي يعهد بكل المهام والوظائف الإدارية إلى السُّلطة التنفيذية في الحكومة، ويعود إليها في اتخاذ قراراتها بالشكل النهائي في القضايا السياسية والإدارية، وفي بعض الأحيان يتم تفويض بعض الاختصاصات لمن ينوب عنها في الأقاليم من خلال تكليف بعض أفراد بالوظائف إدارية لفترات محدودة وبمتابعة من السُّلطة المركزية، وبذلك تنحصر جميع الاختصاصات في يد إدارة رئيسية واحدة. (الحياري، 2022).

ثانيًا: ملامح المركزية:

هناك مجموعة من الخصائص إذا ما توفّرت تؤكد على مركزية الدولة، ومن تلك العناصر:

أ: **القصور**: وذلك بانحصار السُّلطة واقتصارها على شخص أو أشخاص محدودين، وتتركز آلية اتخاذ القرار في يد واحدة أو مجموعة قليلة، سواء الحكومة ووزارتها، أو رؤساء المؤسسات والشركات التابعة لها، دون إشراك غيرهم من خبرات الأقاليم والمناطق الأخرى بالدولة، مع احتكار القلّة للقرار.

ب: **الخضوع**: وذلك بأنْ تكون كل الإدارات الفرعية والمؤسسات تابعة للإدارة الرئيسية خاضعة لها، وتأتمر بأمرها، ولا تتصرف دون الرجوع إليها، ولها الأمر والنهي في جميع القرارات دون النظر للخصوصية المكانية أو الاجتماعية لإقليم أو المدينة، ودون مساهمة أو إشراك بقية الأقاليم فيها، وتكون حكرًا على القلّة من رؤساء المؤسسة دون غيرهم.

ت: **السُّلطة الرئاسية**: وهو مصدر صدور القرار، وتكون مركزية محصورة في رئاسة الحكومة، ومن ثَمّ الوزارة ومديرو المؤسسات دون إشراك الجهات الأخرى، أو الأخذ بآرائها.

ثالثًا: عيوب المركزية:

ظهرت المركزية في بادئ الأمر من أجل بسط الدول سيطرتها على كل الأقاليم وضمان استمرار ولائها وعدم الانفصال عنها، ولكن بعد استقرار الدولة تصبح المركزية معيبة، ويستحسن إعطاء هامش من الحرية والتصرّف والعمل للأقاليم، ولها كثير من العيوب أهمها:

1. رغم النظرة الشمولية التي تتميّز بها المركزية للدولة بشكل عام، غير أنّها تغفل عن بعض الجوانب المحلية التي لا يمكن معرفتها وتحديدها إلّا من قِبَل سكان الأقاليم أنفسهم، وخاصة عند يتم تنفيذ برامج السياسات العامة فهم أعرف من غيرهم بتحديد أولوياتها، ويكون ذلك أكثر دقة، وأهم من الحكومة المركزية. (السطي، درياق، 2021).

2. إنّ تعزيز المركزية يؤدي في الغالب لتقوية الحكم المطلق وطغيان واستبداد الحاكم، وأنّها طريق الديمقراطية، حيث تتركز السُّلطة في أيدي قلّة من المسؤولين والوزراء وكِبار الموظفين، وقد يؤدي ذلك للابتعاد عن تولي الكفاءات والقدرات الفاعلة، وكذلك تؤدي لخلل في عملية التنفيذ، وتزيد من انتشار الفساد، وتؤدي لسيطرة مجموعة بعينها على مؤسسات الدولة، ترعى مصالحها فقط دون مصالح المجتمع.

3. تؤدي المركزية المفرطة للسيطرة من قِبَل القلّة على الوزرات والمؤسسات، ودون ترك أي فرصة للمشاركة من الأفراد المختصين وذوي الخبرة في التطوير أو التدخّل في قرارتها، مع ضعف في التنسيق والتخبط في التخطيط. إضافة لذلك فإنّ مركزية السُّلطة للجهات التنفيذية في الغالب تؤدي لتعطيل تنفيذ الأعمال لفترات طويلة؛ وذلك نظرًا لتراكم الأعمال وانشغال المختصين، نظرًا لازدحام العمل والمبالغة في الروتين الإداري المتبع. (بادي، 2021).

4. نظرا للمركزية المقيتة للحكومة واحتكار الخدمات في مدن معينة دون غيرها، تظهر مشكلة (الإنماء المتوازن)، حيث يقتصر الإنماء على مناطق محددة دون غيرها، وإنْ كان لا يخلو من كثير من الفساد وسوء التنفيذ، ويؤدي للتفاوت في الإنماء بين المناطق، وهذه الخلخلة في التنمية على مستوى المناطق تكون لها آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يؤدي ذلك لحركة نزوح من المناطق النائية إلى المناطق الأكثر نموًا والأوفر خدمات، وهذا النزوح تسبب بمشكلات أخرى، منها: خلو بعض المناطق من سكانها وانتقالهم لمناطق أخرى أوفر خدمات، وفي الحالة الليبية عندما ترك السكان الجنوب وانتقلوا للشمال، حلّت بدلًا منهم مجموعات من دول الجوار (مهاجرين) من القبائل الممتدة، وأدى ذلك لحدوث تغيير ديموغرافي في بعض المناطق. (غانمي، 2017).

5. قد يؤدي عدم الإنماء المتوازن إلى شرخ في صف الوحدة الوطنية وحساسيات بين المجتمع، فيشعر أبناء الوطن بمختلف مناطقه بالضغينة وعدم المساواة، وينظرون للحكومة على أنّها لا تحتضنهم ولا ترعى شـــؤونهم، كما يتقلص التفـاوت في المستوى الاجتماعي

بين أبناء المناطق، وهذه جوانب تؤدي إلى تفكك النسيج الوطني.

ومن ناحية أخرى يمكن أنْ تلعب اللامركزية دورًا مساعدًا للسُّلطة المركزية في تحقيق معدّلات عالية في التنمية على مستوى المحلية التي هي عنصر أساس من عناصر الإنماء المتوازن، فالإدارات اللامركزية لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الضرورية على الصعيد المحلي، وتنظيم وإدارة الشأن العام في إطار عملها الجغرافي، إنّما يتعدى دورها إلى إنشاء واستثمار بعض المرافق الاقتصادية، التي تغذي موازنتها السنوية، وتمكّنها بالتالي من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، فتلعب دورًا متعاظمًا في عملية التنمية المحلية، مما تسهم في توطين المجتمعات، وتقلل من الهجرة العكسية.

إنّ أسلوب المركزية الذي اتبعته الحكومات في ليبيا يتجلى في تركيز جميع السُّلطات في أيدي الحكومة المركزية في القرارات والإدارة، وهي التي بدورها تقوم بالبت في جميع القضايا السياسية والإدارية، وهذا في نظرنا عرقل للعمليات السياسية والإدارية للدولة، بل تركزت الخدمات التي تقدمها الحكومة بشكل يقتصر على العاصمة، مما أدى لظهور الحكومة وكأنّها مجلس بلدي للعاصمة دون باقي المناطق (دولة العاصمة).

المحور الثاني: الاستقرار السياسي.

أولًا: مفهوم الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي في أبسط صوره هو قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل تستطيع من خلاله أنْ تحافظ عليها في دائرة تمكّنه من السيطرة والتحكّم فيها، بحيث لا يصاحبها استخدام للعنف والقوة، وذلك يتطلب أنْ تتمتع الحكومة بشرعية الكاملة، وقيادتها تكون فاعلة ذات كفاءة.

ويُعدّ الاستقرار السياسي مطلبًا لكل المجتمعات باختلاف أنواعها وأشكالها، فهو مبتغى وهدف كل الأنظمة السياسية والحكومات لكي تكون الدولة مستقرة من أجل الاستمرار والبقاء في القيادة والحكم، وأنْ تقوم الحكومة بدورها المنوط بها على أكمل وجه، وصفة الاستقرار التي تعني استمرار المجتمع في حالة سلم دون اضطرابات ومستقر، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر (بكر، 2021).

وبصفة عامة الاستقرار السياسي يعني استتباب النظام والأمن على أسس مقبولة من قِبَل غالبية المجتمع بفئاته المختلفة، لضمان سير الحياة بشكل طبيعي من أجل قيام الحكومة بالوظائف الملقاة على عاتقها، ولضمان حياة طبيعية لأفراد المجتمع. كذلك يتضمن قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي قد تواجهه، والتعامل معها بحرفية في إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بحيث يستطع المحافظة على وحدة الدولة ككيان سياسي متماسك، وإحداث ما يلزم من تغييرات من أجل الاستجابة، وتوفير الحد الأدنى من مطالب المواطنين وحاجاتهم والقيام بوظائفه. (عثمان،2010)، وذلك لا يعني وجود قوة عسكرية أو أمنية قوية وكبيرة رغم ضرورتها في بسط الأمن والاستقرار، وإنّما هو نتاج تدابير سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، فالاستقرار الحقيقي يتطلّب خطوات سياسية حقيقية تعمّق من خيار الثقة المتبادلة بين السُّلطة السياسية والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية بناء الثقة والامتثال للقوانين واللوائح التي أقرّتها الجهات المنتخبة من الشعب. (محفوظ، 2022).

ثانيًا: مؤشرات الاستقرار السياسي:

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات تدل عليه داخل المجتمع من عدمه، ويمكن إجمالها في ما يأتي (حسين، 2020):

1. **طريقة انتقال السُّلطة السياسية:** المقصود بها انتقال السُّلطة بين السياسيين لقيادة الدولة متمثّلة في الحكومة والوزارات التابعة لها، كيف تصل إليهم وتنقل منهم، ومدى امتثال جميع الأطراف لخيار الشعب بالاستلام والتسلّم لمقاليد الأمور السياسية، وقيادة الدولة وحكمها بسلاسة ويسر، وهي عملية تختلف حسب نوع النظام السياسي ومعظم الأنظمة حددت في الدستور أنّ عملية الانتقال تتم طبقًا لما هو متعارف عليه، وذلك يُعدّ مؤشرًا على الاستقرار السياسي.

2. **العمل بالطرق المؤسسية:** عندما يعمل النظام السياسي في مجتمع بشكل مؤسساتي يكون ذلك مؤشرًا لاستقراره السياسي، بحيث يصبح العمل لا يختصر على مؤسسة بذاتها أو إدارة بعينها، وإنّما كل المؤسسات حسب التخصص، وما يتم تكليفه بها بحيث تكون صناعة القرار السياسي تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السُّلطات، واحترام سُلطة القانون وتبتعد عن الانفراد بصناعة القرار.

3. شرعية النظام السياسي: تُعدّ شرعية النظام السياسي من الأسس المهمة للاستقرار السياسي؛ وذلك بتبرير السُّلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، ليكتسب شرعيته من خلال اختيار الشعب والاحتكام لصندوق الانتخابات، وتحقيق مصالح الشعب، وصيانة استقلاله، وحماية حقوقه، والامتثال للإرادة الشعبية وتنفيذ متطلباتها، ويُظهِر ذلك تقبّل المجتمع للنظام السياسي والإذعان له، وهذه أسمى علامات الشرعية بقبول النظام والخضوع له طواعية. (الجابري، 1994).

4. قوة النظام السياسي: والمقصود بها مقدرة النظام السياسي على حماية المجتمع، وتوفير متطلباته، والمحافظة على سيادة الدولة، ويُعدّ ذلك من مؤشرات الاستقرار السياسي؛ لأنّ النظام عليه مسؤوليات لا بد من تنفذيها، ولا يمكن تحقيقها إلّا بامتلاك عناصر القوة التي يمكن بها تنفيذ القانون وردع المخالفين، وحماية الوطن وصون المجتمع. (محمود، 1996).

5. التغيير في مناصب القيادات السياسية: ويقصد بذلك أنْ يكون التغيير طبيعيًا وبشكل محدود للقيادات السياسية والبرلمانية في السُّلطة التنفيذية والتشريعية، فاستمرار القادة السياسيين يولّد لديهم خبرات في القيادة ومعرفة بجوانب يصعب تعلمها إلّا من خلال الممارسة، وبذلك وجودهم لفترة طويلة يُعدّ مؤشرًا للاستقرار السياسي، ويستوجب استمرار دعم الشعب لهم. (مسعد، 1988).

6. الديمقراطية والمشاركة السياسية: تُعدّ المشاركة السياسية إحدى الجوانب التي تأتي بشرعية الحاكم وبذلك تسهم في عملية الاستقرار السياسي من خلال تطبيق النظام السياسي لقواعد الديمقراطية، وامتثال الحكومة للإرادة الشعب، وتنازل لما تفرزه الانتخابات والاتفاقات السياسية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي وتدعيم شريعة السُّلطة السياسية في الدولة. (حسين، 2015).

7. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية: يرى البعض أنّ الاضرابات والمظاهرات ضد السُّلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، في حين يراها آخرون عكس ذلك، ولكن ما يهمنا في هذا الجانب الأسباب التي قد تؤدي لذلك، والتي تكون واضحة بأنّ المركزية وتركيز التنمية والخدمات في مناطق دون غيرها قد تكون سببًا في عدم الاستقرار؛ نظرًا للتهميش الذي تعانيه بعض المجموعات من المجتمع والمناطق. (شاهر، 2015).

ثالثًا: تأثير المركزية على الاستقرار السياسي في ليبيا:

غالبًا المركزية لا تؤثر في المجتمعات المستقرة بشكل كبير، ولكن في المجتمع غير المستقرة كحال ليبيا فإنّ المركزية أدت لانقسام سياسي صاحبه هجرة عكسية، وانتشار الفساد في معظم القطاعات والمؤسسات، والذي بدورة له آثار عدة على المجتمع، حيث يؤثر في سياسات الحكومة وتنفيذها للسياسات العامة للدولة، وتحقيق الخطط التنموية، كذلك يؤدي لانهيار المؤسسات وضياع هيبة الدولة، والالتفاف على القانون وانعدام ثقة المواطنين بالحكومة، ويؤدي إلى ضعف جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية، والابتعاد عن الاتفاقات السياسية، وخاصة أنّها جاءت عقب حروب وانقسامات سياسية، ولا تسمح لمن يتم انتخابهم إلّا بشروط أولئك المستفيدين والمسيطرين على مؤسسات الدولة، ويكون هؤلاء في قمة هرم الفساد؛ وذلك يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي، وبذلك يزيد من استنزاف اقتصاد الدولة، مما يؤدي لظهور تبعات أخرى، من أهمها: هجرة العقول العلمية من البلاد، والأيدي الماهرة والخبرات من خلال إجبارهم على ترك البلاد والهجرة للخارج، وسيطرة مجموعات إجرامية ليس لها هدف سوى زيادة أرصدتها المالية، والتصارع على النفوذ وتكون قوى مسلحة تحمي مكاسبهم، من أجل تكريس ذلك، يتم العمل على زيادة الدعم للمجموعات المسلحة من أجل الحفاظ عل مكاسبهم السياسية وإقصاء الكفاءات وتقاسم المناصب بينهم بما يزيد من حالة السخط المجتمعي، وامتناعهم من التعاون مع مؤسسات الدولة، وتصبح الدولة ومؤسساتها دولة أبوية لرئيس وحاشيته فقط. (موقع الشرق الأوسط، 2021).

رابعًا: مسيرة الاستقرار السياسي في ليبيا:

يُعبّر الاستقرار السياسي عن قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات، واستيعاب الصراعات التي قد تحدث داخل المجتمع، وطريقة التعامل معها بعدم اللجوء للعنف والقوة لكبح تلك الصراعات، كذلك هو حال الثبات وعدم التغيير في مؤسسات الدولة السياسية التي ترسم سياساتها في حالة عدم الاستقرار. (شاهر، 2022).

ولعل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي تتباين في التداول السلمي للسُلطة، واستجابة الحكومة لمتطلبات واحتياجات الجماهير، والابتعاد عن العنف السياسي، ومع القبول

والاعتراف بشرعية النظام ومؤسساته والرضا العام عن النظام الحاكم من الأفراد، وسيادة القانون، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية مبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. (حسين،2021، ص ص 78- 88).

لهذا فالاستقرار السياسي لا يتحقق إلّا بتضافر جهود النظام السياسي والمجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة سياساته المشجعة، والابتعاد عن المركزية، وإشراك المجتمع في رسم سياسة، حينها يُعبِّر المواطن بالقبول والاعتراف بتمثيل النظام له، وبالتالي يؤيد المواطنون عمل مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي، ويجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينًا ساهرة على الأمن، ورافدًا أساسية لاستقرار الدولة وكيانها، فالاستقرار الحقيقي يستوجب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السُّلطة والمجتمع، وتشرك كافة الشرائح في عملية البناء والتعمير.

وفي الحالة الليبية خرجت مجموعة من الشباب من أجل الإصلاح وإعادة بناء الدولة، لكن النتيجة جاءت عكسية، فما إنْ سقط النظام حتى بدأت الفوضى والصراع بين القوى المختلفة، وظهور حالة الانقسام والتشرذم، حيث ظهرت الخلافات والصراعات على أساس (القبلية/ الجهوية/ العقائدية) أدى ذلك لتكوين شرخ في النسيج الاجتماعي، وقسّم البلاد والمجتمع لأطراف متعددة وجعلها في تصادم مستمر، وأصبح استعمال القوة هو اللغة السائدة بدل الحوار بين تلك المجموعات، وبدأت الخصومات مع تغذية الخارجية. (سبع،2017).

بيد أنّ الصراع على السُّلطة والتنافس بين القوى السياسية كان أقوى من تغليب المصلحة العليا للوطن، حيث بدت شواهدها العملية في العديد من الأحداث أغلبها كانت الدموية بين القوى السياسية المختلفة، فقد اندلعت الاشتباكات بين المجموعات المسلحة للسيطرة على البلاد ومواردها وصولًا للعاصمة طرابلس، والتي تُعدّ مصدر القرارات السياسية والإدارية، ونظرًا للمركزية فإنّ من يسيطر على العاصمة يحكم ليبيا، ويمكن تسمية الحالة الليبية بالحالة الفوضوية التي يلجأ فيها النظام لاستخدام العنف والقوة بطرق مختلفة حتى يضمن البقاء على رأس الحكومة، وتحقيق المصالح والمنافع الشخصية (مسعد، 1988، ص68).

وهناك العديد من الأسباب الأخرى منها الاستقرار الاقتصادي والذي يتأثر بالاستقرار السياسي، وباستقراره يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، لخلق نوع من الطمأنينة والرضا من المجتمع عن النظام السياسي، كذلك مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في التعامل مع البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك عن طريق حسن استخدام موارده المتاحة لمواجهة أي ضغوط. (محفوظ، 2006).

خامسًا: الانقسام السياسي في ليبيا:

وفي الحالة الليبية تكوّنت مجاميع سياسية كلاً منها محاط بقوات مسلحة (مليشيات) تحميهم، وأصبحت تلك الجماعات محتكرة للسُّلطة واستخدام القوة، تحميهم وتنفذ توجهاتهم السياسية ومناطقهم، نظرًا للأموال التي تتحصّل عليها من الحكومة ومؤسساتها مقابل دعمهم وتوفير الحماية والوقوف معهم ضد المعارضين، وازدادت قوة الجماعات المسلحة من أجل تحقيق أغراضها، واستعمال طرق تعسفية كالاعتقال والخطف لمسؤولين للضغط عليهم من أجل تحقيق أغراض تلك المجموعات والوصول لغايتها. (علي، 2015).

وبدأت الانقسامات بين أقطاب مختلفة من الدولة الواحدة، منها: حكومة (عبد الله الثني) في شرق ليبيا مدعومة من مجلس النواب، ومن عملية الكرامة عسكريًّا، وحكومة أخرى برئاسة (خليفة الغويل) مدعومة من معسكر فجر ليبيا، واستمر الوضع على حاله حتى تَمّ إبرام اتفاق الصخيرات الذي تولّدت عنه حكومة الوفاق في إبريل/2016، غير أنّ الوفاق لم يتم واستمر الانقسام بحكومتين في الشرق والغرب. (علي، 2016).

وبعد انتخاب حكومة الوحدة الوطنية في فبراير 2020، والليبيون كلهم أمل في قيامها بما لم تستطع الحكومات السابقة القيام به من توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة والعمل على توحيد المجتمع بالمصالحة الوطنية والاستعداد لإجراء الاستحقاقات الانتخابية، وبسط الدولة سيطرتها.

غير أنّ الأوضاع سارت خلاف أمل الليبيين وتطلعاتهم، حيث زادت الصراعات بين مجموعات رسمية وأخرى تدعيها، وظهر الانقسام مرة أخرى بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الاستقرار، الأمر الذي دفعها أمام تحدٍ وانفلات أمني، وظهور تشكيلات مسلحة متعددة الأسماء وقيادات مدنية وغير مؤهلة لقيادة المرحلة الحالية، مع تآكل شرعيتها زادت

من حدة الانقسام، إضافة لذلك تحوّلت الحكومة لحكومة مستبدة مسيطرة على الحكم بالقوة من أجل الاستمرار في الحكم. (السطي، درياق، 2022، ص ص 129-142)، وساعدها في ذلك مجموعة من رؤساء المؤسسات السيادية كمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وغيرهما من أجل الاستمرار في مناصبهم، وتنفيذ أجندتها وهي بالمركزية تستمر وثيقة، وبذلك تكوّنت قوة أخرى تحافظ على بقاء الحكومة من أجل المال والحصول على المناصب، وبحمايتها ولأنّ مركزها انحصر في العاصمة لذلك أحكمت سيطرتها عليها، وأصبحت دولة العاصمة (المدينة التي تحكم دولة، وبمركزية مقيتة حتى في أبسط المطالب (الدواء، والعلاج، والوقود، والسيولة، والأمن). (غبارة، 2022).

المحور الثالث

مظاهر المركزية في ليبيا وأثره على الاستقرار السياسي

للمركزية آثار واضحة على الدولة الليبية أسهمت في اتساع الهوة بين الفرقاء في المجتمع الليبي، منها: الانقسام السياسي والحروب الأهلية، وتهميش أهالي بعض المناطق من الجنوب والشمال، وما نجم عنها من هجرة عكسية، وعدم مقدرة المؤسسات على أداء عملها نظرًا للانقسام، وظهور قوى تفرض نفسها على الحكومة ومؤسساتها والمجتمع، وتكوّنت شبكة من المصلحين المستفيدين من مركزية الدولة وإدارتها، ويمكن توضيح أهم آثار المركزية على المجتمع والدولة الليبية كما يأتي:

1. **المركزية والاستبداد السياسي**: إنّ المركزية وتمركز السُّلطة السياسية والإدارية في العاصمة خلق نوعًا من الاستبداد والانفراد بالسُّلطة والفساد المسؤول وانعدام الثقة من المواطن (موقع الشروق الإخباري، 2022)، وأدى ذلك لإعاقة المجتمعات المحلية بالمدن والقرى من المساهمة في وضع الخطط والإدارة المهمة التي تتعلق بجهود التنمية في مجتمعاتها والمشاركة السياسية، وكانت من أسبابها نزوح وترك مدنهم ومناطقهم؛ نظرًا لقلّة الخدمات وتركزها في مدينة دون غيرها، والبعض الآخر هروبًا وهلعًا من عدم وجود الخدمات الأساسية، ونقص الأمن ومضايقة الخارجين على القانون لهم، حيث تحوّلت ليبيا لدولة يحكمها قانون الغاب، وتكثر فيها الجريمة وانعدام الأمان، وتحوّلت لدولة فاشلة. (موقع الشرق الأوسط، 2022).

2. انتشار الفساد: نظرًا للمركزية ظهر التواطؤ والرشوة من قِبل كثير من أصحاب الأنفس الضعيفة والمسؤولين، حيث تكوّنت حلقة من الفاسدين بين المواطن والمسؤولين، وامتهن البعض الفساد من أجل الحصول على المال، وأصبحت له مكاتب بمسميات متعددة وقوالب متنوعة، ونظرًا للمركزية فإنّ معظم الإجراءات لا تتم إلّا في العاصمة، وبذلك يقع فريسة للفاسدين فلا يستطيع المواطن استكمال إجراء إلّا عن طريقهم، ولا يتم استكمال أي من للإجراءات إلّا بدفع رشوة مقابل استكمال إجراءات الأعمال، فمثلًا لا يمكن لأصحاب الشركات الحصول على عقود عمل إنشاء أو صيانة بمناطقهم إلّا بدفع رشوة أو وضع نسبة من المشروع للمسؤول. (السطي، درياق،2021، ص؟؟)، مع عجز الأجهزة الرقابية لمتابعة واتخاذ إجراءات حيال ذلك؛ والسبب الرئيس في ذلك مركزية الإدارة، والانقسام السياسي الذي يجعل من تلك الإدارات واللجان شبه محرّم عليها الوصول لمناطق معنية لمتابعة تنفيذ تلك المشاريع، والتي تتبع الطرف الآخر للوقوف على آلية لذلك تتم المتابعة عن بعد وعدم الوقوف على عمليات التنفيذ ومتابعتها بالشكل المطلوب، وكذلك فساد الحكومات منها مثلاً ما أصدره عن النائب العام في عامى2022م من تشكيل لجان لتحقيق مع جهات متهمة بالفساد في حكومة الوحدة الوطنية، والتي طالت عددًا من وزارات الحكومة، حيث أمرت النيابة العامة بالحبس الاحتياطي والتحقيق مع وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية وعدد من موظفي الوزارة، على ذمة فساد لبعض المشاريع تم إنجازها بالوزارة، شملت تعاقدات على تنفيذ وأعمال صيانة مباني وقاعات للوزارة، رغم وجود مستندات تؤكد صيانتها السنة الماضية. (الموقع 24 الإخباري،2021).

3. استنزاف ثروات البلاد: نظرًا للمركزية حدث إهدار للمال العام بشكل كبير، حيث إفادة التقارير الوارد من ديوان المحاسبة، أنّه تَمّ إنفاق أكثر من 21 مليار دينار على مرتبات الموظفين البالغ عددهم حوالي 2،362.756 موظفًا عموميًا، بمعدّل 37% من عدد السكان، يقابلها معدّلات إنتاجية منخفضة تقدّر بربع ساعة يوميًا، وفي تقرير آخر سنة 2021 بلغ الإنفاق الفعلي لمرتبات الموظفين حوالي 646،611 مليون دينار ليبي، وهذا الإنفاق لم ينجم عنه تحسين نوعية الأداء، وإنّما ناجم عن عدم المتابعة والمركزية والتي لا تستطيع القيام بزيارتها للوقوف على احتياجات الحقيقية للمؤسسات من الموظفين؛ لذلك أصدر تعيينات بالمخالفة تزيد من كاهل الخزينة العامة، وقرارات منح وتكليفات وهمية من قِبَل

الموظفين ورؤساء تلك القطاعات نظرًا لفساد الموظفين في أغلب القطاعات، وعدم اكتمال الصورة لدى رؤساء المؤسسات والإدارات، مع قصور في الخبرة لديهم وعدم تأهلهم لذلك؛ نظرًا للمركزية والتقارير التي تكون غير دقيقة من البلديات. (السطي، 2022).

4. **قيادات ضعيفة:** نظرًا للمركزية واستغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح شخصية وجهوية، يتم التكليف بإدارة الحكومة، والقطاعات، والشركات الاستثمارية لأشخاص أقرب لهم أو حسب الولاء السياسي، دون الأخذ بمبادئ الكفاءة والخبرة، ومن ذلك: ما يحدث من الحكومة وبتكليفات في إدارة القطاعات العامة والوزارات، كما هو الحال بوزارة الخارجية والاستثمارات الخارجية بصدور قرارات بها أسماء تحمل نفس اللقب في القوائم، فقد وجدت القوائم شاملة مجموعة من العائلات المحددة، رغم وجود موظفين أكفاء (الفيتوري، 2022)، كذلك هناك توسّع في البعثات والإيفاد الدبلوماسي في كثير من دول لا تحتاج للتمثيل الدبلوماسي فيها دون معيار وضوابط استراتيجي لهذا التمثيل. (درياق، 2020).

5. **مضاربة بالنقد:** نظرًا للمركزية وانقسام المؤسسات السيادية حدثت مضاربة بالنقد المحلي والأجنبي، وتهريب الأموال للخارج، والتلاعب بالاعتمادات المستندية، والتوريدات الوهمية، وغسيل الأموال من خلال القطاع المصرفي، وليس ببعيد ما ورد في مواقع التواصل الاجتماعي من صور لحاويات من الموانئ الليبية مليئة بالمياه والطوب، رغم أنّ تلك الاعتمادات صادرة من مصرف ليبيا المركزي بتوريد سلع غذائية، ومواد أولية، وأدوية مدعومة من الخزينة العامة، ويحدث ذلك عن طريق مجموعات معينة تمتهن الفساد وأحد نتائج المركزية، في ظل انقسام المؤسسة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي (درياق،2020). ومن ضرر المركزية صدور عملات نقدية تمّ تداولها في جزء من الوطن دون البقية، واعتراف طرف بها دون الآخر، وعدم استجابة الأطراف رؤساء بعض المؤسسات المستقلة الرئيسية كالمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي للدعوات للحضور لجهات المتابعة لتقديم تقاريرها لاستيضاح بعض الأمور بحجة عدم شرعية تلك الجهات، وعدم الامتثال للقرارات التي تصدر عنها، مما اضطر مجلس النواب لإصدار قرار بتكليف موظف آخرين لإدارة المصرف، ولم يستجب نظرًا لأنّ الحكومة التي تسيطر على مقرّ مصرف ليبيا المركزي لا تعترف بمجلس النواب المنتخب بعد تكليف حكومة أخرى لإدارة البلاد وانقضاء الفترة الممنوحة للحكومة لرئاسة الدولة، وكذلك الحالة مع رئيس الشركة الوطنية للنفط، والذي تمّ إقالته من حكومة طرابلس فلجأ للحكومة

الموجودة في بنغازي متهمًا الحكومة الأولى بالفساد والمركزية، وهذا يحدث كثيرًا مع المؤسسات الأمنية والعسكرية. (موقع البلد الإخباري، 2022).

6. **تكون حلقات منفعية:** نظرًا لتمركز الحكومة ومؤسساتها في العاصمة، أدى ذلك لظهور حلقة من النفعيين وأصحاب المصالح للسيطرة على الدولة وتتصرف في ومقدراتها دون باقي الشعب، وزاد ذلك من انتشار الفساد بشكل كبير في أغلب مؤسسات الدول مما جعل المجموعات الفاسدة تكون حلقات للإفشال أي اقتراحات لتهدئة في الوضع الليبي، ورأت أنّه ليس لها صالح في استقرار الدولة لزيادة أرصدتهم المالية والسيطرة الكاملة بوجود المركزية؛ لكي تكون هي المسيطرة والمتحكمة في تسير الدولة، مع تهميش وضعف المؤسسات الرقابية والضبطية، وفساد بعضها، وانعدام وضعف المؤسسات المساعدة في الرقابة كمؤسسات المجتمع المدني. (حفناوي، 2019).

7. **الفصل بين السُّلطات:** لم يتم الفصل بين السُّلطات (التنفيذية– القضائية– التشريعية)، فالسُّلطة التنفيذية تسيطر على التشريعية وتتدخل في شؤون القضائية، وهنا يغيب طريق واضح للمساءلة ومكافحة الفساد، والتي تُعدّ ضمن نتائج المركزية، فالسُّلطة التشريعية غير قادرة على محاسبة السُّلطة التنفيذية، والسُّلطة القضائية غير مستقلة بشكل كافٍ لتحاسب الفاسدين، مع غياب المنافسة السياسية الفعالة، وانعدام مؤسسات المجتمع المدني القوية والفعّالة للمساهمة في الرقابة. (مشاقبة، 2021، ص ص 136– 152).

8. **التكليف وتولي المناصب:** أصبحت السمة الغالبة بين الوزراء والمسؤولين في القطاعات بالوزارات المختلفة بينهم من أجل الاستحواذ على قطاعات معينة والسيطرة عليها وكأنّ القطاع خلق لهم؛ وذلك بتقاسم المناصب وتعيين ذويهم وأقاربهم في تلك المناصب والإدارات ومنها ما يحدث في السلك الدبلوماسي والتكليفات للقيام بالإدارة، الأمر الذي أعاق عن التزامها بالشروط والمعايير لتولي منصب الخارجية والدبلوماسية، وأصبحت تولي تلك المناصب على أساس اكتساب رضى أطراف بعينها وحسب القوة التي تقف خلفهم على الأرض، وأصبحت التصرفات الدبلوماسية الليبية في الخارج مريبة وعليها كثير من علامات الاستفهام من الدول التي يوجدون فيها، وغير مؤهلين للقيام بذلك، وخلق التزامات مالية كبيرة. (ديوان المحاسبة، 2014).

9. فاعلية النظام القضائي: المتتبع للوضع الليبي يلاحظ عدم فاعلية النظام القضائي وقدرته في ظل نظام مركزي غير مسيطر على كامل التراب الليبي في ظل انقسامات سياسية، وغياب القانون وقوة تنفيذه، فحجم الفساد في البلاد أكبر من أنْ يواجه بالمحاكم خاصة وأنّ الفساد مستشرٍ في المؤسسات الدولة، وبعضهم من العصابات العابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحميها من العقوبات، فكثيرًا ممن كانوا في السجون ومطلوبين في جرائم أخرى أصبحوا مسيطرين على معظم مؤسسات الدولة، ولا يريدون إشراك غيرهم في إدارة البلاد، ووجدوا في المركزية ضالتهم للاستمرار والسيطرة على مؤسسات الدولة. (سلامة، 2017).

10. هروب الفاسدين من أيدي العدالة: رغم هشاشتها في ظل نظام مركزي والانقسام سياسي، حيث أصبح هروب المتهمين بالفساد من أيدي تطبيق القانون والمحاسبة إلى الحكومة الأخرى وانتقاد الحكومة الأولى، واستخدام مصطلح الإرهاب والعمالة للهروب من المحاسبة، كما حدث مع العديد من الشخصيات التي كانت تحسب على الحكومات السابقة (المؤقتة/ الوفاق/ الوحدة الوطنية/ الاستقرار)، كذلك نتج عن ذلك الدعم اللامحدود من قِبَل الحكومات لشراء ولاء تلك المجموعات المسلحة للوقوف معها، وخلق أعداء مقابل لهم من الأطراف الأخرى لضمان استمرار التأييد، وبذلك تضمن الاستمرار في مناصبهم.

11. الانقسام وغياب الاستقرار السياسي: المركزية كانت سببًا رئيسًا في الانقسام وغياب الاستقرار السياسي، والذي نتج عنه مواجهات حروب بين أبناء الوطن الواحد، والتي بدورها أفرزت عشرات الجماعات المسلحة مختلفة الانتماءات السياسية، مستعملة الترهيب لتحقيق المجموعات المسلحة مصالحها الدونية دون مصالح المجتمع، مستبيحة للمال العام لتحقيق غايتها، إضافة إلى عمليات الخطف والمطالبة بفدية، والسطو المسلح على البنوك والمحلات، وتهريب البشر والوقود والسلع المدعومة من الأساليب الشائعة لتحقيق الثراء الفاحش والسريع. (سلامة، 2019).

أضرار المركزية على الدولة الليبية:

تظهر في الحالة الليبية كثير من الأضرار، والتي كانت المركزية سببًا في تكوينها وتضخمها، ومن أهمها:

1. أزمات وخلافات داخلية: من ضمن أضرار المركزية على الحالة الليبية والتي زادت من الانقسام السياسي وعدم الاستقرار يضاف إليها الاعتصامات التي ما بدأت حتى تنتهي من قطاع للآخر، واحتجاجات عن عدم قيام الحكومة بدورها، ومنها احتجاجات مرضى الأورام وجرحى الحروب في الخارج، والديون المتراكمة على الدولة الليبية لتلك المصحات ومطالبتها بسداد الديون، وكذلك الحال بداخل الوطن بمعاناة كثير من الناس نظرًا لنقص للأدوية وقلّة الإمكانيات في المستشفيات، ونقص الكتاب المدرسي، وانقطاع الكهرباء، وقلّة الإمكانيات، واستمرار الجريمة، وتكون العصابات العابرة للدول وخاصة في الجنوب نظرًا لخلوه من سكانه، وانتشار الجريمة، وتهريب المخدرات، والوقود المدعوم للخارج ومعاناة أهل الجنوب من التهميش، ناهيك عن التضارب في تغيير الإدارات بين السُّلطات المختلفة المسيطرة على الدولة. (السطي، درياق، 2022).

2. انقسام المؤسسات: أدت المركزية لانقسام طال الجسم الشرعي الوحيد المنتخب من الشعب (مجلس النواب)، حيث انقسم لمجلسين بدعم من الحكومات الموازية لخلق نوع من الشرعية لها، أحدهما يمارس المركزية، والآخر يحاول الانتقال من التهميش ويريد تطبيق نظام اللامركزية، مما جعله يتّبع طرقًا أخرى من أجل حشد التأييد والدعم؛ وذلك بتكليف تولي المناصب، ودفع الأموال من الخزينة العامة، والتكليف بمناصب وبوزارات حتى انحرفت تلك المؤسسات عن المهام الموكلة إليها، وأصبحت الحكومة بالأموال الفاسدة تسيطر على الجهات التشريعية وجرها للفساد لكي تكون ورقة ضغط ضد تلك الأجسام لتحيدها عن الدور الأساس الذي من المفترض أنْ تقوم به.

3. عدم المساواة في التعامل: نظرًا لحالة الانقسام والتنافس لكسب الولاء، بدأت الحكومة تتعامل مع المدن على أساس المركزية وتقديم الخدمات مقابل الولاء لها، وتوزيع الميزانية والمشروعات على المدن حسب تبعية والولاء للحكومة، وذلك أحدث تفرقة بين المدن والمناطق، وزاد من انقسام المجتمع بين موالٍ ومعارض.

4. ظهور تنظيمات متشددة: نظرًا للمركزية وانشغال القوى السياسية بالسلطة، أضحت الفرصة سانحة لظهور التنظيمات الإرهابية وانتشارها والسيطرة على معظم المدن الليبية، والأدهى والأمر أنّ بعض الحكومات تغضّ البصر عنها بحجة مواجهة الخصم، ومن تلك الجماعات جماعات التشدد والتطرف التي استغلت الفراغ السياسي واتخذت من بعض المدن

الليبية مقرات لها في (بنغازي/ درنة/ سِرت/ صبراتة) وغيرها، معتبرةً ليبيا بيت مال المسلمين، في تنويه واضح للسيطرة على أموال الدولة من أجل توفير الدعم المالي لتلك الجماعات، وقد استفادت هذه الجماعات كثيرًا من الوفرة المالية لتؤسس أركانها في ليبيا وتنتشر بشكل واضح وعلني مستغلة الانقسام السياسي وضعف قوة الإرشاد الديني في معظم مناطق الدولة الليبية.

5. **قيادات غير مؤهلة:** ومن أجل ضمان ولاء القادة السياسيين للحكومات المتعاقبة، بهدف الاستمرار في أداء عملها، بدأت ظواهر الواسطة والمحسوبية تنتشر في البلاد، حيث تَمّ استغلال ذلك من أشخاص تنقصهم الخبرة وغير مؤهلين لقيادة المؤسسات والمصالح الحكومية، مما نتج عنه حدوث فراغ تَمّ استغلاله بشكل سيئ مما أضرّ بمصالح الليبيين في الداخل والخارج.

6. **الاتهامات المتبادلة وعدم القدرة على المحاسبة:** ساعدت المركزية وانقسام مؤسسات الدولة على زيادة الاتهامات المتبادلة بين الحكومات، بممارستها للفساد والتورّط في إهدار المال العام خدمةً للمصالح الخاصة، كاتهامها بصرف ما يزيد عن 90 مليار دينار ليبي، منها 20 مليارًا على بعض المشاريع التي يشوبها الفساد، في حين لم يتم صرف مرتبات القوات المسلحة (الجيش الليبي) الذي يقوم بواجبه بحماية الحدود وحقول النفط ويكافح الإرهاب وتأخر مرتبات القطاعات الخدمية، مع غياب الرقابة والمحاسبة. (غانمي، 2022).

7. **قرارات غير مدروسة:** نظرًا لممارسة المركزية من الحكومة ومحاولتها الانفراد بالسُّلطة قامت بإصدار قرارات مستعجلة وغير مدروسة هدفها تجميع أكبر مؤيدين، ومن تلك القرارات (أبو عيشة، 2016):

– **منحة الزواج:** والتي تَمّ صدورها لكي تكون دعمًا للمتزوجين الجدد بقيمة أربعين ألف دينار ليبي، دون وجود قوانين وضوابط أو شروط للحصول عليها، نتج عنها كثير من التبعات، منها: زواج القاصرات والأعمار الصغيرة والتي لا ترى في الحياة من مسؤوليات سوى القيمة المالية المتحصّل عليها من الحكومة، كذلك زادت نسبة الطلاق لعدم مسؤولية المتزوجين، إضافة لحالة التزوير والفساد التي رافقتها.

– **زيادة المرتبات:** تَمّ رفع مرتبات بعض القطاعات دون تمييز، ومن ذلك قطاع التعليم العام، حيث تَمّ رفع المرتبات لجميع المدرسين دون تمييز، وتحصّل عليها الجميع دون استثناء؛ أدى ذلك للإحباط من الذين كانوا يؤدون عملهم بشكل جيد، مما جعل نوعًا من التقاعس

وعدم الرضى من قِبَل الشريحة التي كانت تعمل بإخلاص، نظرًا لمساواتها مع غيرهم من المتقاعسين.

8. **الهجرة العكسية:** نظرًا لمركزية الخدمات وتقديمها، فإنّ الحياة تركّزت في العاصمة وما حولها دون باقي المناطق وخاصة مدن الجنوب مع انعدام الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن من كهرباء، وتعليم، وصحة، ونقص في الوقود مما اضطر الناس للهجرة نحو الشمال، وأثر ذلك في:

– **التغيير الديمغرافي للجنوب:** نظرًا لهجرة السكان الأصليين للاحق بالخدمات في الشمال قام سكان تلك المناطق ببيع أرضهم وبيوتهم من أجل توفير المال الكافي للإقامة بالشمال، حيث بيعت بيوت وأراض لوافدين من دول الجوار من القبائل الممتدة مما غير من تركيبة السكان لمدن كاملة.

– **فراغ الجنوب:** نظرًا لهجرة أهل الجنوب نحو الشمال فإنّ الجنوب أصبح فارغًا من أهله، وأدى ذلك لانتشار الجريمة ونشاط المجموعات الخارجة عن القانون، ومن تلك الجماعات عصابات التهريب والخطف والابتزاز من أجل الحصول على المال، كذلك ظهور صراعات بين من بقي من سكان تلك المناطق وبين الوافدين على الأراضي الفضاء، ومشاريع الإسكان العامة المتوقفة والتي لم تستكمل، ونظرًا للتسويق السياسي والمركزية فإنّ الحكومة تَعِدُ أوليك السكان الجدد بأرقام وطنية، رغم أنّهم غير مجنسين بالجنسية الليبية. (السطي، 2019).

الخاتمة:

نظرًا لتطبيق المركزية السياسية الشديدة والإدارية، وظهور مجموعات سيطرت على الحكم ومؤسسات الدولة ولا ترغب بتركها، بل تريد أنْ تورّثها لأتباعها من بعدها، وبذلك انقسم المجتمع الليبي لمجموعات: مسؤولون وحكام وأصحاب القرار، ومحكومون يعانون من التهميش، والأوضاع السياسية والاقتصادية والاقتتال الداخلي، دفعتهم تلك الظروف للهجرة إلى مناطق أخرى بحثًا عن أوضاع أمنية ومعاشية أفضل.

تلك الجوانب سابقة الذكر أثّرت في المجتمع الليبي وزادت من الانقسام السياسي، مما أدى إلى نزوح معظم أهل الجنوب وبعض مدن الشمال للعاصمة، بسبب انعدام الأمن، ونقص التنمية المكانية، وقلّة الخدمات في تلك المناطق، بل إنّ ذلك الأمر جعل بعض أبناء

المجتمع الليبي ينادي بتقسيم البلاد والرجوع للتقسيم الذي كان متبعًا مع بداية الاستقلال (1951) على أساس فيدرالي؛ لأنّ من يحكم في العاصمة (ولاية طرابلس) اتبعوا المركزية والسيطرة على مقدرات البلاد: القرار، والأموال، والمناصب، والتكليفات، وإتمام المعاملات.

ونظرًا لمركزية الإدارة والقرار أحدث كثير من التكليفات بإدارة المؤسسات القيادية وتغييرهم حسب رغبات القوى المسيطرة على العاصمة، وتمّ تغييرهم حسب ولاءاتهم السياسية وليس حسب كفاءتهم الإدارية والعلمية، مما أحدث ربكة في عملية التعامل وتقديم الخدمات نظراً لعدم كفاءتها وقلّة مقدرتهم وغياب الخبرة، وكذلك تمّ تكليف كثير من الوزارات حسب الولاء للحكومة المركزية والمحاصصة وليس على أساس التميز والكفاءة مما أدى بدوره إلى زيادة المركزية، واتساع هوة الانقسام السياسي، وانعدام التوافق. كذلك فإنّ عددًا من الوزارات والمؤسسات لم تقم بعملها بالشكل المطلوب وينقصها الحرفية في أدائها وأدى ذلك لحدوث كثير من التداخل في الاختصاصات وصدور القرارات المتضاربة كلّفت تلك القرارات كثيراً من الالتزامات على الدولة الليبية.

المركزية حوّلت الوضع السياسي في ليبيا لنظام استبداد سياسي، ينكر حق الآخرين في المشاركة السياسية، وينفرد باتخاذ القرار، وتحوّل النظام السياسي لنظام يشبه السُّلطة الأبوية، وحرمان القوى السياسية الأخرى من التعبير، وإبداء الرأي، والمشاركة السياسية، وذلك في ظلّ حالة من ممارسة العنف، وتقييد الحريات العامة، وعدم الاعتراف بحق الاختلاف مع باقي القوى الاجتماعية، مما يزيد من مشاعر السخط والإحساس بالظلم والاستبداد والدونية، وهذا بدوره يؤدى إلى العنف السياسي، خطوة للتعبير من المجتمع عن الطريقة التي تمّ بها عزلهم، وعدم تقديم الخدمات الضرورية لهم واحتكار ذلك على بعض المناطق والمدن، وهذا لمحاولة عزل النظام وسقوط شرعيته.

تلك التصرفات من الحكومة المركزية لها أثر وانعكاسات على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، حيث أدت لوجود أكثر من حكومة، تولّد عنها عبث اقتصادي واستنزاف المال العام، وأصبحت الاستثمارات الداخلية والخارجية محل تلاعب ومجالًا للفساد الكبير في ظلّ غياب إدارة منضبطة وآلية واضحة للتتبع والمحاسبة على أموال الدولة الليبية في الداخل والخارج، وظهور لوبي انتفاع قوي لا يريد أنْ تصل ليبيا إلى حالة التفاهم والتوافق في العملية السياسية، وتلك المجموعات ليس من صالحها الاتفاق وتكوين حكومة واحدة؛ لأنّ

ذلك ينهي دورها، ويشكّل خطرًا على مصالحهم ويوصلهم ذلك ليد العدالة التي سوف تقوم بمحاسبتهم على ما اقترفوه من فساد؛ لذلك فإنّ تلك الطفيليات لا تعيش إلّا في البيئة الفاسدة التي حققتها لهم المركزية لذلك تمسكوا بها.

التوصيات:

– العمل على إقرار قوانين للحد من المركزية، وإقرارها بشكل يجعلها ملزمة للجميع، وتفعيل المجالس المحلية، وإعادة النظر في تعديل قانون المجالس البلدية (المحلية) وإعطائها غطاء دستوري بما يجعل الصلاحيات ملزِمة.

– الاهتمام بمناطق الجنوب، بتوفير الخدمات فيها ونقل الصلاحيات المتعلقة بتسيير المرافق العامة والمؤسسات السياسية والاقتصادية إلى الهيئات المحلية، باستثناء تلك المرافق والمشروعات التي تتجاوز بحكم طبيعتها النطاق المحلي، أو تعجز الهيئات المحلية عن القيام بأعبائها.

المصادر والمراجع:

- أبو عيشة، ياسمين حمدي، (2016)، أثر تظاهرات 25 يناير على انتشار ظاهرة العنف السياسي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، يوليو/2016، متاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=34203
- بادي، عماد الدين، (2021)، اتفقوا على ألّا يتفقوا: حكومة الوحدة الجديدة في ليبيا، موقع الصدى، فبراير، تاريخ الوصول 2022/11/15، متاح على الرابط:
.https://carnegieendowment.org/sada/83865
- بكر، مروة محمد، (2021)، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004- 2020)، جامعة بني سويف، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 12، العدد (11) يوليو 2021.
- تقرير ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، (2014)، التقرير العام لديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، ليبيا.
- الجابري، محمد عابد، (1994)، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجريدة الرسمية، (2012)، المجلس الوطني الانتقالي، العدد15، قانون رقم (59) لسنة 2012، بشأن نظام الإدارة المحلية، متاح على الرابط:
https://security-legislation.ly/sites/default/files/lois/62-Law%20No.%20%2859%29%20of%202012_ORG.pdf
- حسين، سرتية صالح، (2021)، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة دراسة حالة ليبيا، الخرطوم، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، نوفمبر، 2021، الجلد الاول ، العدد 11، متاح على الرابط: https://www.hnjournal.net/2-11-7.
- حسين، علي عبد الكريم، (2020)، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، الجامعة العراقية، مجلة كليه التربية، متاح على الرابط:
https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t2741-topic.
- حفناوي، آمال، (2019)، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميًا، الجزائر، جامعة العربي التبسي تبسة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04.

- الحياري، إيمان، مفهوم المركزية واللامركزية، موقع الموضوع، تاريخ الوصول 6. 11. 2022، متاح على الرابط: https://mawdoo3.com

- درياق، محمد هدية، (2020)، دور الفساد في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بنغازي، وزارة العدل، 20-22 سبتمبر 2020.

- سبع، سداد مولود، (2017)، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس.

- السطي، الفيتوري صالح، (2019)، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا" – جامعة سرت كلية الاقتصاد في 18ديسمبر 2019 الصادرة عن مؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية.

- السطي، الفيتوري صالح، درياق، محمد هدية،(2021)، أثر العامل القبلي على انتخابات المجالس البلدية وانعكاساتها على تنفيذ السياسات العامة "دراسة استقصائية على المجلس البلدي سرت 2014-2021"، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، العدد الثاني/ديسمبر.

- السطي، الفيتوري صالح (2022)، تأثير الفساد على الاستقرار السياسي: دراسة الحالة الليبية، جامعة سبها، ورقة مقدمة المؤتمر الدولي حول انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع (الأسباب والحلول)، تحت شعار "مكافحة الفساد مسؤولية الجميع"، 12/13 -12 - 2022.

- السطي، الفيتوري صالح، درياق، محمد هدية، (2022)، ليبيا والاستحقاقات الانتخابية- تجارب الماضي وتحديات المستقبل- المركز الديمقراطي العربي، مجلة الاتجاهات السياسية، العدد الثامن عشر، مارس، متاح العدد كامل على الرابط:
https://democraticac.de/?p=81205

- سلامة، غسان، (2019)، هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا وطبقة وسطى تتقلص يوماً بعد آخر، موقع بوابة الوسط، تاريخ الاسترجاع: 2022/10/10، نشر بموقع:
http://alwasat.ly/news/libya/240073

- شاهر، إسماعيل الشاهر، (2015)، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

- شاهر، إسماعيل الشاهر، (2022)، الاستقرار السياسي- معاييره ومؤشراته، مجلة المختبر القانوني، تاريخ الوصول 2022/11/17، متاح على الرابط:
. https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t2741-topic
- العتيبي، رولا داوود، (2019)، ترتيب مساحة الدول العربية، موقع الموضوع الإلكتروني، تَمّ الوصول2022/10/26م، متاح على الرابط: https://mawdoo3.com
- عثمان، سعد الدين، (2010)، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، البحرين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982،5، نوفمبر.
- علي، خالد حنفي، (2016)، الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنفاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، القاهرة، يوليو.
- علي، خالد حنفي، (2015)، مسارات التحول في النزاع الليبي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، يناير.
- غانمي، منية، (2017)، جنوب ليبيا ... فراغ للسلطة وفوضى والوضع نحو الأسوأ، موقع العربية الحدث الإخباري، سبتمر2017، تاريخ الوصول 2022/10/15، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/north-africa/2017/09/22
- غانمي، منية، (2022)، فضائح الفساد تلاحق حكومة ليبيا.. فهل تسرع بإقالتها.
- غبارة، عبد الباسط، (2022)، الجنوب الليبي يدفع ثمن الانقسامات السياسية، بوبة إفريقيا الإخبارية، متاح على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article
- الفيتوري، أحمد، (2022)، الفساد الليبي الفساد الحاذق، Independent عربية، تاريخ الاسترجاع 2022/9/7، نشر بموقع:
https://www.independentarabia.com/node/298591/
- محفوظ، محمد (2022)، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، شبكة النبأ الإعلامية، تاريخ الوصول 2022/11/17، متاح على الرابط:
. https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/28014
- محفوظ، محمد، (2006)، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد:13819، 25 إبريل.
- محمود، مصطفى عبد الجواد، (1996)، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.

- مسعد، نيفين عبد المنعم، (1988)، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

- مشاقبة، صلاح الدين محمد، (2021)، الآثار السياسيّة والاجتماعيّة لظاهرة الفساد الإداري، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الخامس، العدد 29، سبتمبر 2021.

- موقع 24 الإخباري، (2021)، الدبيبة: من يتهمنا بإهدار المال العام غير وطني وغير مسؤول، تاريخ الاسترجاع 2022/9/10، نشر على موقع:
https://www.alsaaa24.com/2021/11/19

- موقع البلد الإخباري، (2022)، الجلسة انطلقت في سرت.. مجلس النواب الليبي يبحث مشروع الميزانية، تاريخ الاسترجاع 2022/8/12، متاح على الرابط:
https://www.elbalad.news/5319284

- موقع الشرق الأوسط، (2022)، سكان الجنوب الليبي يشتكون للبعثة الأممية التهميش والإهمال، أغسطس، العدد/ 15956، تاريخ الوصول 2022/11/27، متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/arti

- موقع الشروق الإخباري، (2022)، الدبيبة: نرحل جميعاً بعد الانتخابات، وباشاغا: حكومتي نتاج ديمقراطية ليبية، تاريخ الوصول2022/11/23، متاح على الرابط:
https://asharq.com/ar/3yoU9GyoVWOzgGfgxoonKm

- موقع الشرق الأوسط، (2021)، الجنوب الليبي ينتظر حلاً لمشكلاته المتفاقمة، 26 يوليو 2021، العدد رقم/ 15581، تاريخ الوصول 2022/11/20، متاح على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/3098381

- موقع يكيبيديا الموسوعة الحرة، تمّ الوصول للموقع 2022/11/6، متاح على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki